

تجريد المقادير على

٤١٨٨٧

٩٢٨٨١٩

١٥

شافعي

ملك العرش

بالموسى

لأشهر

الأزهار النيرة في حكم الأفاضل المتكلمة

تأليف سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى

الشيخ العالم محيي الدين

عبد القادر ابن حسين

ابن علي المعروف

بابين مغير لـ

الشافعي لطف الله تعالى

به في الدارين

أمين إبراهيم

هذا هو المؤلف
الاسلامي

فرز مؤلفه
في سنة ١٢٨٥

فانه كذا ولد مع العلم الذي قاله انما انما الله تعالى
في الدنيا الموقوف على ارضي حنكره اذ لم يلبزهم اجاله
ولا ربح للموقوف اسوء اكد وكبره انه لا بد من احصائه
في حاله هذه بل لما ذكر الاصل المطالبه بتقريرهما باطريق المعنى
ما ورد ليس بعد الجسد العبد الموقوف اذ احب جانيه فوجبه ما له
منه لغيره ففهمه وان ارجح لغيره على ان الملك ينبغي ان
يكون في اسمها في ان اسمها لا يربح لغيره بل في

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي ورث عباده القربين دار السلام وملك
ارضها وقصورها مع الخور المقصورات في الخيام. وانذر لم
هذا النعم المقيم فلا تنهدم قصوره بدمر الارض والايام.
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة افوز
بها يوم الزحام. يوم تبيض وجوه وتسود وجوه بين يدي
الملك العلام. واشهد ان سيدنا محمداً عبده ورسوله
سيد من رفع الله تعالى اعلامه على الاعلام.
وقطع بسيف نبوته حجج المنافقين اللبام واسر
به ليلا الي حضرته من المسجدين المدام صلى الله
وسلم عليه وزاده فضلاً وشرفاً له ما نأخ طاب في الدهر
والاعوام. وعليه واصحابه وعليهم افضل الصلوة
والسلام ورضي الله تعالى عن ائمة الشافعي الصديق
المقرب قطب دابة الاسلام. وعن سائر المجتهدين

آية

والله اعلم بالصواب

آية الهدى بين الانام. **اتابعد** فقد وقع سؤال
في شهر رمضان سنة احدى وتسع مائة. صورته رجل نولي
النظر على بيت موقوف قد انهدم اكثره والحال ان ارضه مملوكة
فهو له ان يستأجر الارض المذكورة ويبنى فيها بيتاً لنفسه
مع كون الارض مستغلة ببعض بيتا قائم وأساسة راسخة
في الارض المذكورة او لا وماذا يترتب عليه شرعاً لما
فعل ذلك وادعي رفع الوقف بهذا البناء الذي جرده
افتوتاً مأجورين. **فاردت** ان افرد الكلام على
جواب ذلك في منتصف مصنف محصور في بابين **الباب**
الاول في كلام الائمة من الفقهاء من اصحابنا
المتقدمين والمتأخرين **الباب الثاني** في الرد
على هذا الرجل المستنقبي عليه في مسئلة من علم الكلام
وسبأني بيان ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وكل
باب من هذين البابين يصلح ان يفرده بالتصنيف لكن
القول في ذلك. لكن حاولت طريق الاختصار.

وطلبت من الله تعالى العيادة والانتصار على الجهال الفجار
 انه كرم رحيم ستار **الباب الاول قال** شيخ
 الاسلام محيي الدين النواوي في روضته وحجة المذهب
 والقياس على ما لو استاجر داراً مشحونة بامتعة يمكن
 الاشتغال بنقلها في الحال فانه يجوز على الصحيح هذه
 عبارة النووي يفعي لله تعالى والمسلمين بعلومه **وقد**
 صرح بهافيه المذهب نجم الدين بن الرفعة شيخ الشبلي
 وشيخ ائمة عصره في الكفاية وسياتي ان شاء الله تعالى
 كلام العلامة بن النقيب صاحب نكت المنهاج
 في مختصر الكفاية المستفي بتسهيل الهداية وتخصيل
 الكفاية **ولقد** ترجمه الحال الاسنوي صاحب للمها
 وغيرهما من التصانيف النافعات في طبقات الفقهاء واثني
 عليه وعلى تصانيفه المذكورة وعدت هذه الترجمة من
 تحاسين الاسنوي رحمة الله عليه فانه كان معاصراً له
 وهذا دليل على شدة حرصه على الاضاف الذي هو جود

بيان
 على

من

بين الدين ولقد لم يتركه اكابر العلماء في تراجم ائمة عصره
 في الطبقات ومعاجم الشيوخ والتواريخ يشهد بذلك من
 له اطلاع على احوال الائمة **واما** ما شاهد به بعض العصر
 في حق اهل عصره فمر فطعنهم بالعدا او بالجهل
 المركب وانت اذا تأملت احوال هؤلاء الفجرة تبين
 العدل تجد ما هو اشد من ذلك قد ارتكبوه وخالفوا
 امر الله تعالى ونهيه بل نسوه وبالبين شعري
 من كانت هذه صفته كيف يزعجهم من اهل العلم
 والعدالة والسنة الاكوان تناديها مطروح في ميدان
 الهوان اغضبت الرحمن وانت ملق على حيف الجرح
 وقال والضلالة **قال السهروردي في عوارف**
المعارف اعلم الناس من عمل بعلمه ولو قل علمه
 واجهل الناس من لم يعمل بعلمه ولو كثر علمه
ثم قال ولا يغرك تشدقه في المبا حث
 واستطالته في المجالس فانه اجهل الخلق عند الله

بين من

٣
تعالى والكلام في ذلك مبسوط في المطولات
فقد اكد الوقوف على ذلك فعليه فعله باحيا علوم
الدين لحجة الاسلام الغدالي رضي الله عنه
وعنايه وهو الكتاب الذي البديع الذي لم يصف
مثله في بلاد الاسلام ولقد نعت ايضا هذا
النعت الحقيقي في بعض التصانيف
فاعتز بعض الناس على في ذلك في بعض
الاكابر من شيوخنا وقال لا تسلم ان هذا الكتاب
ينعت بهذا النعت فاستدليت بهذا الاعتراض
الساقط على اهمال قابله فان هذا الكتاب قد
خضع له اهل الشرقي والغربي حتى قال بعض
العلماء الماحضين كتب الاسلام ولم يتق منها الا
احيا علوم الدين لكفي الناس نفعاً فانه جمع في بين
الشريعة والحقيقة يشهد بذلك من طالع
ومارسه وشاهد ترتيبه البديع الذي لم يسبق

اليه

اليه فانه قسمه الى اربعة اباغ الربع الاول في العبادات
الربع الثاني في العادات الربع الثالث في المهلكات
الربع الرابع في المعجيات واذا تأملت كل ربع من
هذه الاربعة تجد قد اشتمل على علوم جليلة لم تجد
في كتب غيره من الائمة وان وجدت في كتب
المتأخرين بعد ذلك غير فهي جواهر قد استخرجتها
الائمة من بحر علومهم ونواميس الشريعة
والحقيقة قد لفظتها السنة افلامه **ولم يدرك**
قال بعض الاكابر من المالكية الناصر في
فضلة علوم الغدالي **وما احسن ما قال بعضهم**
لمحمد بن محمد بن محمد فضل علي العلماء بالتكليف
احيا موت الدين بعد مئتين بكلمة احيا علوم الدين
وقال بعضهم في ابيات ساقها العلامة عفيف
الدين اليا فعي في الارشاد احدا ائمة الشافعية
المترجين في طبقات الاسنوي واحدا الاوليل

المتبحرين أيضا في طبقات الاوليا الشيخ الاسلام ابن المقفع
 فقال فممن تنزل الرحمة عند ذكره ولم احفظ
 منها الا بيتا واحدا الآن لي عنهما عشرين سنة
وهو قوله واحبا علوم الدين طالعه ينتفع
 بعلوم المستنير المحصل والكلام في ذلك
 بطول بل يخرج عن المصنوع وليس لهذه الغرض
 عندي جواب الاقوال العارفة بالله ابن الغارضي
 اثبت يوتالن تلمر طهورها وابوابها عرس سبت
قال العبداني استجار دار مشجوتة بامتنع يمكن
 الاشتغال بنقلها في الجاهل في الاصح في اصل الروضة
 في اول الباب ينفر صح في اخره انه ان امكن تغيرها
 في مدة ليس لمثلها اخره صح والا فلا انتهى **وهذا**
 حاصل ما صرح به الزركشي في القواعد **وقد حزم**
 به الارديلي في الانوار **واقصر** الرافي على نقله
 للائمة من فتاوي القفال **احدهما** هذا وهو
 المزمع

الان

مشكك

لمنتها
لمنتها

وهو المذهب **والثاني** ان كان يذهب بذهب
 في التفرغ جميع المدة لم يصح وان كان يبقى منها شي صح
 ويلزم قسطة من الاجرة اذا وجد فيه التسليم
 وهذا وجه مرجوح مقابلته الصحيح في الروضة
 كما تقدم والله اعلم **وذكر** الرافي والنووي
 ان هذه المسئلة تقرب من اجارة الارض المزروعة
 من جهة تاخر التسليم وان كان فيها مانع اخر
 وهو عدم الرعية **وقال** ابن الصلاح
 في فتاويه ما نصه **مسئلة** فبمدر استجار ارضا
 موقوفه على الجامع ليدني فيها اجارة صحبة
 فلما انقضت المدة استأجرها شخص اخر فهل
 يصح اجارة هذا المستأجر وما حكم هذا البناء هل يخبر
 فيه بين الامور الثلاثة المستأجر او الناظر او له
اجاب رضي الله تعالى عنه استيجار هذا المستأجر
 هذه الارض مع شغلها باطلا ولا علة له مع

ذلك في البناء وحكم هذا البناء انما باجرة المثل
فانظر الى هذا التصريح الفصيح الذي لا يرد
الا محض التجناد والتفاني والتعصب بالمهل
ولقد بلغني ان بعض القضاة حكم بصحة هذه الا
جارة الباطلة بل يعني بعد ذلك انما حكم
بالموجب فانه كتب ما هذا الا تغفل كبير الغاف
وتدور عن الحق واختراف عن الشريعة المظهرة
التي لا يدخل عليها الدخيل ولم يدرك من ادخل
فيها شيئا ليس منها الا فيض الله تعالى لها من ينصب
لها ويرب عنها ويرد علي من خالفها مصداقا
لقول سيد الاولين والاخيرين المصطفى صلى
الله عليه وسلم لا تنزل طائفة من امتي ظاهرين
على الحق حتى ياتي الله ثم ان هذا الرجل المستفتي
عليه صار يتمسك بهذه الحكم الباطل ويتشدد
به بين العوام ويرغم ان هذا حكم الله وقع في محله
كلا واسد هذه احكم الشيطان لا احكم الرحمن

خلا

بنته

فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولعل
الناضي انما ما اوقعه في هذا الحكم المردود عليه
الا ناديه الشهود عنده في خلاف الواقع لكن بحسب
يد ان يرجع للحق لانه حكم تبين قساده وبطلانه
ولا عار بذلك فان المجتهد المطلق يخطئ في
اجتهاده فضلا عن المقلد ومع ذلك قضى له الشار
عليه افضل الصلاة والسلام باجر في متنازلة
وسعيه ومن المشهور ما حكم عن بعض اكابر
العلماء انه افني في واقعة علي خلاف الصواب
سهرؤا اوبلا نظرا وشرط الا فتا النظر كما صرح
به النووي في مقدمته شرح المذهب نبعا لابن
الصلاح في آداب المفتي والمستفتي ثم انه راجع
النقول فرائي الصواب بخلاف ما افتاه فاجتمع
بعض الحكماء من القضاة وسأله ان يامر مناديا
ينادي الا ان فلانا المفتي قد افني في المسئلة

باب
حبيد

السَّامَةِ خَطَاً فَلْتَعْدِرْ وَلَا يَجْلِبْهَا فَاً **م**
 الحَاكِمُ بِذَلِكَ فَرَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَارِضَاهُ وَارِضَاهُ
وَهَذَا شَأْنٌ مِنْ لَدُنِّي عِلْقَةٍ فِي الْإِسْلَامِ
 وَدَخَلَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ فَضَلَّ عَنْ الْعِلْمِ أَهْلَ الدِّينِ
 وَالْزُّهْدِ وَالْوَرَعِ وَالْحِكَايَاتِ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ عَنْ السَّلَفِ
 وَالْخَلَفِ لَيْسَ هَذَا مُحَلًّا لِاسْتِعَابِهَا فَالْوَاجِبُ أَنْ
 عَلَى الْفَقَاحِيِّ وَفَقِيهِ اللَّهِ تَعَالَى وَآيَاهُ لَطَاعَتُهُ أَنْ يَخْلُصَ
 نَفْسَهُ مِنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الْآخِرَةِ
وَالْإِدْخَالُ فِي قَوْلِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَاضٍ فِي الْحَيَّةِ وَقَاضٍ فِي النَّارِ
وِخْلَاصُهُ أَنْ يَرْسُلَ خَلْفَ الرَّجُلِ الْمُسْتَفْتَى
 عَلَيْهِ وَيَمِزُقَ هَذَا الْمُسْتَدْرَ الْبَاطِلَ الَّذِي بِيَدِهِ
 وَيُودِدُ بِهِ النَّادِي الشَّرْعِي فَإِنَّهُ دَلَسَ عَلَيْهِ
 مَعَ التَّبَيُّنِ وَعَطَا عَلَى الْحَقِّ حِكْمَ خِلَافِهِ
وَلَقَدْ أَقْبَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْخُنَا الْعَلَامُ

نور الدين الأشعري الطال الله بقاءه وَنَفَعَهُ السَّلَامُ
 بَعْلُومَهُ **فَقَالَ** مَا نَصَهُ لَيْسَ لَهُ اسْتِجَارُ
 الْإِصْرَ الْمَذْكُورَ وَأَذَا فَعَلَ كَانَتْ الْأَجَارَةُ بِالطَّلَعِ
 وَدَعَا هَـ أَنْ ذَلِكَ صَارَ بَيْنَهُمَا وَأَنْ حَكَمَ الْوَقْفُ أَنْ
 عَنْهُ كَلَامُ بَاطِلٍ لَا يَلِيقُ بِهِ تَقَابُلُهُ بِالرَّ
 وَالزُّجْرَةِ عَنْهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ مِنْ
 الْوَقْفِ أَنْ كَانَتْ غَيْرَ بَاقِيَةٍ وَبَدَلُهُ أَنْ كَانَ تَابِعًا
 وَتَجِبُ عَلَيْهِ تَقْضِي مَا بَنَاهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ هِيَ
 تَعَالَى أَعْلَمُ **وَأَقْبَى** فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا
 شَيْخُنَا الْعَلَامُ كَمَا أَنَّ الدِّينَ الْقَادِمِيَّ الْمَعْرُوفَ
 بِالطَّوِيلِ الطَّلَ اللَّهُ تَعَالَى بَقَاؤُهُ وَنَفَعَهُ بَعْلُومُهُ
فَقَالَ مَا نَصَهُ لَا تَصِحُّ الْأَجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ
 مَعَ وَجُودِ الْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ وَأَذَا ادَّعَى رَفْعَ الْوَقْفِ
 أَيْ انْتِهَاءَهُ بِالْإِسْتِهْدَافِ فَإِنْ كَانَ ظَالِمًا بَطْلَانُ
 كَلَامِهِ أَدَبٌ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ حَاجِلًا مَعْدُورًا

في جهله علم ويجب عليه رد ما اخذه من
 اجزاء العين الموقوفة فان تلف ضمنه ببدله
 والله تعالى اعلم بالصواب **قال شيخ الاسلام**
البلقيني في التدريب والاجارة التي يتصل
 ترمنها بالعقد لا بد من امكان الانتفاع بالعين
 عقب العقد الا في صورتين الدار المشحونة
 بالامتعة اذ المبيع في التفريق ومن ثلثه اجرة
 الثانية الا في المزرع وعليها الماء الذي يحميه
 في وقت الزرع عادة **واما استيجار الارض**
 عصر التي لا مالها الا النيل الغالب قبل الزيادة او بعد
 الزيادة وقبل الري فظاهر النص بطل اجارتها
 للمزارعة واخذ بعضهم واجازة الماوردي
 في الثانية ويلزم منه تاخير منفعة المستاجر بها عن
 العقد فان اعتذر ذلك كان مستثنى وهو الاصل
 والاحوط ان توقع الاجارة في ذلك على ان ينتفع
 بها

والمستاجر
 بيان



سا
 اذا اجرت

تأما شاء **واما الارض التي لا مالها الا التي**
الغالب فانه اذا اجرتها ايضا لا مالها
 يصنع بها المستاجر ما يشاء من البناء والغرس
 فانه يحكم وتلزمه الاجرة اذا استوى في سرعة او لم يزرع
 وله المزرع ان امكنه **قال البلقيني** نص
 على ذلك كله في له واجازة الماوردي في الثانية
 اي في المسئلة الثانية وهو بعد الزيادة وقبل
 الري حاصل ذلك انها صفة لموصوف محذوف
وقال ابن النقيب في محصر الكفاية
 ومنها استيجار الدار المشحونة بامتعة يمكن الاستعمال
 بنقلها في الحال جائز على الاصح كذا صح في اصل الرو
 في اوائل الباب ومنعه الجويني وحكا الرافعي
 فيه في واحد الباب عن الائمة جوايين
احدنا وصححه النووي انه ان امكن التفريق

في مدة ليس لملها اجرة صح والاطلاق **والثاني** ان كان
 يذهب في النقص مدة الاجارة لم يصح وان كان
 يبقى منها شيء صح وانقصه قطعه من الاجرة اذا وجد
 التسليم وخرجوا عليها ما لو استجسا سنا جر
 دالا ببلدة اخرى فانه لا يتاقي التسليم الا بقطع
 المسافة وصح النواوي فيها الصحة ايضا والله
 اعلم **فصل** قال ابن الصلاح في فتاويه
رجل استأجر راضا موقوفة للبناء والغراس
 مدة معلومة وبنوا وانقضت مدة الاجارة فهل
 يكون حكمها حكم المطلق في ملكها بالقيمة او في
 القلع وغرم راضا بالنقص او بيقينها باجرة المثل
اجاب رضي الله تعالى عنه يجري في الوقف
 من ذلك الاتيان باجرة المثل ولا يجري القلع
 مع غرامة ارش النقص الا اذا كان ذلكا صالحا
 للوقف

حكم

للوقف من الاتيان وكذلك لو غدر غارم الارش من عنده
 ولا يجري التملك بالقيمة الا اذا كان شرط الواقف
 جواز خصيل مثل ذلك الغراس والبناء لجهة الوقف
 والله اعلم **وقال ايضا في فتاويه مانصه**
 وليس هذا من اللواظ التي يطلق فيها ثبوت التخيير
 بين ذلك وبين النقص بارش النقص والتملك
 بالقيمة فان ذلك لو كان لكان للناظر الى الوقف
 للوقف ولا سبيل الى النقص بيد النقص من
 الوقف فانه تعايط اطلاق منه على الغير على ان
 يعرض لغرم له من مال الوقف وهو تخيير لا عهد بجوار
 مثله ولا ضرر ولا تلحق الوقف اليه وهكذا الا
 سبيل الى تملك البناء للوقف بالقيمة فيما اذا وقعت
 الارض عرصه فانه يخرجها بذلك عن الذي وقف

عليه ويجعلها مبنية للوقف وهي موقوفة
 قضاً وهو تعيبي للوقف لا يجوز للناظر مثله
 حتى لا يجوز له اتخاذ البستان أو الحمام داراً
 وبالعكس وهكذا لا سبيل له إلى ذلك حيث
 لا يجوز صرف شيء من الموقوف إلى تجديد بناء الوقف
 لكنه خاف رجوعه عن مصرفه عن الجهات المعنية
 لرعيه فان انتفت هذه الأمور بان يدل الناظر
 أنش القص من ماله لينقص أو كان في ذلك
 رد للوقف إلى حالة كان عليها عند الوقف قبل
 صيرورته عرصاً ولم يكن في ذلك مخالفة للصحة
 التي وقفت الأرض عليها فلا مانع من ذلك حينئذ
 ولم يخص الجانب في الاتقاء بالاجرة والله اعلم **وقال**
وقال أيضاً في فتاويه ما نصه جاز أن اجزا
 أرضاً لها الرجل يفرس فيها غير مائة معلومة **فلا** انقضت
 مدة الاجارة خير مما بين امرين **أحدهما** أن يبقىها باجرة
 المثل **والثاني** أن يملكها العراس بقيمة مثله **فإن** أحده

بلغ مقابلته على
 حسب الطاقة
 على منفعي عليها حظ
 الموقوف والجدد وقوله

الشريك

الشركين اجمع حصته من ثمانية فهو للشريك الثاني
 أن يملك ببدل أو يبيع بأجرة المثل **إجاب**
رضي الله تعالى عنه إذا كان الأمر فيه على ما ذكر
 من كون أحد الموجبين جدي اجارة له نصيبه من الأرض
 المفروسة صحيحة فانه ليستقط حصلة التملك ويتبعين
 حصلة الاتقاء بأجرة المثل والله تعالى اعلم **قلت**
 حاصل ما ذكره ابن الصلاح في هاتين العرضتين قد ذكرهما
 شيخ الاسلام البلقيني و زاد عليهما صورة أخرى **وهي**
 ما إذا صار البناء والعراس وقفاً فانه يتسرع التملك بالقيمة
 لأن الوقف لا يملك كذا نقله الحارثي في مختصر الروضة
قال ابن الرفعة وأقره السبكي بل بتحيزين
 القلع مع ضمان الأرض والتبعية بأجرة المثل فقط **تتالي بيان**
قال البلقيني ما نصه اعملياً في التحيز إذا استأجر
 من واحد ولم يحصل وقف البناء ولم يكن في أرضه موقوفة
 فلو استأجرها من اثنين فانقضت مدة أحدهما فقد

تتالي بيان

افتي الصلاح بأنه يتعين الانبعا باحوة المثل ولا يتأني
 فيما يوقف التملك بالقيمة، وإذا كان في أرض موقوفة
 و أراد الناظر ان يعمر ارش النقص من مالا الوقف فليس
 لذلك اختلف شرط الواقف والله اعلم **هذا**
 اخر كلام البلقيني ولم اطع عليه حتى وقفت على كلام
 ابن الصلاح في فتاويه ولهذا ان بكلامه **لا**
تنبه وقع من الغريب ان الشيخ ولي الدين العراقي
 رضي الله عنه صرح في شرح البهجة وتخريج الفتاوى
 بان البناء او العمار اذ صار وقفا فليس للمعير الا التيقية
 باحوة تنزل ذلك عن ابن الرفعة والشكلي خلافا لما تقدم
 عنهما من ثبوت الخيار وهو المسطر في كتبهما وكتب
 غيرهما من المتأخرين **قال الاسنوي**
 في فرع لوم بادرس المستعير الى الوقف صح وقفه
 وبقي التخيير كما في الشقص المشفوع فان اختار المالك
 الانبعا باحوة فالاحوة في الربع كصورة العارة فان لم

يو

يف ففي بيت المال على الاصح، كذا قاله ابن الصلاح
 في فتاويه ولكن فرضها في الاجارة **وقال ابن**
القاضي قاضي محامدون في التجميع نعم
 لو وقف المستعير البناء والعمار فليس للمعير
 التملك بالقيمة وتخيير بين الحصلتين الاخيرتين
 والله اعلم **والجواب** عن هذا التناقض
 هو ابن الرفعة وتلك الشكليات في المسئلة كلا مان
 قول بثبوت التخيير بين الحصلتين المذكورتين
 وهو المشهور عنهما في كتب المتأخرين **وقول**
 بتعيين الايقار باحوة المثل وهو غريب مرجح
 النقل قد طهر به العدا في رحمه الله تعالى في بعض
 المصانيف عنها هذا مما ظهر لي والله اعلم
وقال شيخنا العلامة الاشموني
 هذا القول وان كان غريبا في النقل لكنه اقعد
 واوجه من جملة القواعد المذهبية فان البناء اذا

صار وقفاً وقتل بعد الملك بالقيمة حينئذ من
 باب اولي ان نقول بعد انقضاء حفظ الحرمه الوقت
 ويتعين الاتيان بالاحصاء كاجزءه العرفي والبناء
قال ابن النقيب في مختصر الكفاية
 فبرع اذا انقضت مدة الاجارة للبناء والغراس وهنا
 قائمان فهو كرجوع العير **قال في المنهاج**
 واذا اتممت في اعمار للبناء او الغراس ولم يدكر مدة
 فارجع اي بعد ان يتبين او يغرس فان كان بشرط
 القلع مجانياً اي بلا بدل لزمه عملاً بالشرط
ولقوله صلى الله عليه وسلم المومنون عند
 شروطهم ولانه رضي بالتزام الضرب الذي يبدل
 عليه بالقلع ويلزم المستعير ايضاً تسوية الخفوفان
 شرطها والا فلا سواء في ذلك المطلق والموقت
وقوله مجانياً كذا في الروضة وكتب الراجعي والصواب
 كما قاله الاستوي تبعاً للسبكي حذفه كما حذفه ابوا

الطيب

الطيب والدارمي والحاملي واصحاب الحاوي والبحر
 والناسا مل **قال ابن شهامة في الشرح الكبير**
 فانه يقتضي يقتضي انه لا يوسر بالقلع مجانياً الا عند
 التخصيص عليه وهو خلاف ما نص عليه امامنا الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في الامم والمختصر **فانه قال**
 مانعه ولكن لو قال اي المعير فاذا انقضى الوقت
 كان عليك ان تنقضه ان كان ذلك عليه لانه
 لم يغيره وانما غدر نفسه **قال الاستوي** هذا الفقه
 وذكر مثله في الامم ايضا **وقد حذف** الشيخ في المذهب
 وغيره من ائمة اصحابنا هذا الشرط كما تقدم
وحذفه ايضا الراجعي في نظير هذه المسئلة من الاجارة
 ولو بني المستعير او غرس جاهلاً بالرجوع او
 حمل السيل نواة الى ارض غيره فثبتت قلعه مجانياً في
 الاصح هذا اذا شرط عليه القلع فان سكت عنه
 فان اختار المستعير القلع قلعه بلا ارش لانه ملكه

وقد رضى بقصانه ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح
 عند الراعي في المحرم لان العارة مع العلم بان
 المستعير ان يطلع مريض ما يحدث من القلع لكن
 عند النوى يلزمه التسوية ليرد كما اخذ ولان
 قلع باختيار ولو امتنع منه لم يجبر عليه وهذا
 هو الاظهر في الشرحين وادعى امام الحرمين في
 الاجارة اتفاق الاصحاب **وقال في الروضة**
 انه قول الجمهور **وقال الاسنوي**
 والذي في المحرم ضعيف ويظهر ان ترجيح
 المحرم للاول وقع لاعتقاده فانه غير ايضا
 بالاطهر فكأخه اراد لزوم فسبق وهمه او قلله
 الى عدمه **وقال الشبلي** ان كان الكلام
 في حقه حصلت مدة العارية لاجل العرس والبناء
 فالامر ما في المحرم وان حصلت من القلع زيادة
 على ما حصل قبل ذلك فالراجح وجوب التسوية

الاصح

كغير

ويرشد

ويرشد الى تصوير المسئلة بهذا قول الماوردي
 في تعليل الوجه الثاني بانه قلع باختياره بعد زوال
 العارية فيلزمه رد الارض الي ما كانت عليه
قال فلتخص الفتوى على الفرق بين الحفر لا
 العراس والبناء وبين الحفر للقلع **قال الاذري**
 كلام الاصحاب موضح بالتصوير في الحفر
 المتولدة من القلع بعد زوال العارية انتهى
وقال بن الملحق وموضع الخلاف اذا كانت
 الحفرة الحاصلة في الارض على قدر الحاجة فان
 كانت زائدة على حاجة القلع لزومه طمر الزائد
 قطعاً انتهى **قال بن شهاب** وقلو ظاهر لكنه
 لم يحرم له لغيره **فتنبه** **قال الكمال**
 الدميري ولو اختلف في وقوع شرط القلع
 فالظاهر تصديق المستعير اذا اضل عدمه
 واحترام ماله كذا قال بعض المتأخرين **ونبه**

جل

الرهباني في الجحدر على ان الغراس الغرس فان الغراس
 هي نفس الانقصان التي تغرس **قال** فلو عثر
 بالغرس كان احسن **فصل** وان لم يجتر
 المستعير القلع لم يقطع المعبر بحاجنا لانه محترم **قال**
 في الروضة من الحارة واذا لم يجتر فقل للموحيات
 يقطع حاجنا فيه طريقان **احدهما** القلع القطع
 بالمنع **والثاني** علي وجهين احدهما هذا لانه ينأ
 محترم هذه عبادة النوي حمة الله تعالى عليه
 بالثبت للمعبر حينئذ الخيار **وقال الزركلوني**
في شرح التنبيه واذا لم يجتر المستعير
 القلع خيرنا المعبرين **الاختار** وبين ان يقطع
 ويفضل ارشما **نقص** وانما خيرنا المعبر لان
 العارية تبرع فلا يليق بها منع المعبر من ماله
 ولا يضيع مال المستعير لكونه غير ظالم فثبتنا
 الرجوع علي وجه لا يتضرر به المستعير جمعا

بين

بين الخفين ولانه الذي صدرت منه هذه للكرت
 ولانه المحسن وبالك الارض وهي اصل والسبا
 والغراس تابع بدليل تبعيتهما لها في البيع **قال**
الاسنوي والمراد بادش النقصان هو التقاو
 بين قيمته قايما ومقلوعا **وعلة** القابل بانه لا يملك
 ان ذلك بيع فلا بد فيه من التراضي كذا ذكره
 التراقي الرافعي **تنبيه** اعلم ان المذكور في
 الشرح بين والروضة في كيفية التحجير ثلاثة
 اوجه اصحها علي ما ذكره الرافعي والنووي في باب
 العارية ان المالك يتخير بين التملك بالقيمة
 وبين القلع **وعرامة** ارش النقص وليس
 له الا بقا بحرة الارض المستعير وهو المحذور منه
 في المنهاج في التفتيش **والثاني** يتخير بين
 الثلاث **وهو** ما اجاب به الرافعي في مواضع
 منها كتاب الهبة وتبعه النووي في الروضة

والثالث له التملك بالقيمة قهراً وأما
الحصلتان الباقيتان فلا تجبر المستعير
عليهما، قال **الاسنوي** إذا علمت
ذلك علمت ما وقع في المحرر والنهائج هو
التخيير بين التيقية بالاحرة وبين التلع
مع غرامة الارش دون التملك بالقيمة
غالب محض لانهم لم يذكره وجهها فضلا
عن تصحيحه بل لم يذكره غيرها ايضا الا ما
يوهمه كلام القنبيه فصوابه ان يقول بل
للعير الخيارين ان يملك بالقيمة او يتلع
ويضمن ارش النقص قيل او يبقيه باحرة ولا شك
ان الراجح في المحرر اراد التعبير بما ذكرناه
فانعكس عليه فتبعه فتبعه عليه النووي
في المنهاج انتهى، لكن الارديلي في الاثوار
ساق عبارة المحرر ولم يتعقبها باعتراض

مع

مع كون هذا الاعتراض قد ذكره جماعة من النجاشيين
في كتبهم **كابن** شيهمة في الشرح الكبير وابن قاضي
مجلون في التصحيح واسماعيل **قال المجازي في مختصر**
الزروضة من زياداته تنبيه تقدم في الصلح ما
يخالف ذلك **فانه قال** في مسلة وضع الحدود
وهو تخيير بين التلع ولغيره الارش وبين ابقائها
باحرة، كالمواعد ارضا للبناء لكن في الارض خصلة ثالثة
يملك البناء قيمته وليس يملك الحد لذلك
وصرح في جوع الاب في هبة الولد بعد ان يتي غرس
بالتخير بين ابقاء باحرة وبين التملك بالقيمة
او يتلع ويضمن الارش **وقال** كالعارية والله
واعلم ان هذا الحكم على اضطراره ياتي في مسائل منها
اذا انقضت مدة الاجارة والبناء والغراس باقيان
ولم يشترط ابقا ولا قلعا فهو كالعارية واذا بني
المشتري او غرس ثم اخذ الشفع فهو كالمغير

واستشكل لانه ان كان قبل القسمة فانه يقطع مجازاً
 لتصرفه باذن الشريك وان كان بعدها فلا شفعة
واجيب بأنه يتصور فيما اذا ادعى المشتري
 انها هبة او اشتراك ثمن كثير فقلعه ثم تبين
 خلافه واذا اجمعت على المفلس بعد ان بني أو
 غرس قبل توفية ثمن الارض واذا التبايع
 الجموع والمنتفع والغرماء والمفلس من القلع
 فان التبايع يتخير بين التملك والقلع بزمان الارض
ومن الغريب انه وقع في باب العارية من
 المحرم والمنهاج ان المعير المحير بين الإبقاء
 باجرة وبين القلع بزمان الارض لا غيب **وكذا**
 في التنبه على ما فهمه شارحوه ولم يذكره
 مصنفوا هذه المختصرات في مطولاتهم والله اعلم
هذا كلام المجازي معروفه ولقد ذكر

هذا الاشكال ايضاً **والجواب** عند الاسوي
 في شرحه فقال ما نصه **فان قيل** كيف يتصور ذلك
 في الشفعة مع ان المشتري اذا تصرف بالبيع
 قبل القسمة فان الشفعيع يقطع ذلك مجازاً لانه
 تصرف في المشترك بغير اذن شريكه وان
 كان بعد القسمة فلا شفعة **والجواب**
 ان ذلك يتصور في مسائل منها ان يوكل في القسمة
 من شركائه فيقاسم الوكيل مع المشتري ثم يطلع
 بعد ذلك على الحال **ومنها** ان يدعى المشتري
 انه دخل في ملكه هبة او ثمن كثير ونحو
 ذلك فيقاسمه الشفعيع ثم يبني المشتري في
 ملكه ثم يطلع المشتري بعد ذلك
 فيأخذ **فرع** محل التحجير في الارض الخالصة
 للمعير فان بني احد الشريكين او غرس في الارض
 المشتركة باذن صاحبه فليس للشريك هنا

اذا رجع الا ايقاوه بالاجرة لا غير كذا نقله الرافعي
 عن النخعي واقدمه **قال ابن الرفعة في المطلب**
 ابن الصالح انه خلاف فيه، **وقال الاستنوي**
 ويقرب من المسئلة ما لو كان الشفيع اكثر من واحد
 واختلفوا، فاراد بعضهم التملك وبعضهم القلع
 مع الغرامة، وعفي بعضهم فقد يقال بحجب من
 اخذ التملك وان وافقه الاخر عليه والاطل
 حقه، وعليه هذا فهل يملك على المشتري كل البناء
 او يملك ما خلى حق العافي فيه احتمال، والاشبه
 الثاني قاله ابن الرفعة في المطلب في الشفعة، ومحل
 التحجير ايضا ان لا يكون على الاشجار ثمرة لم يبدو
 وصلاحها، فان كانت فلا تحجير الا عند جذاذها
 كذا قاله القاضي حسين واما الحرميين كلاهما
 في كتاب الصلح **لكن** المنقول في نظيره من الاجارة
 هو التحجير **شعر** ان اخذ التملك ملك ايضا الثمرة

مع بيان

ان كانت

ان كانت غير مؤبقة واقفاها الي او ان الحدان كانت
 مؤبقة. **تنبيه** ذكر الرافعي في الاجارة
 ان اذا اخذ المالك القلع فوثقه على المستاجر
 في اصح الوجهين، **قال** في المطلب هناك
 وهذه الخلاف يظهر بحجة في العارية وقد يكره
 عليه ويجعل المستعير اولى بالوجوب **تدليل**
 ثبت في الاجارة خيار الشرط كالبيع **قال** ابن
 النقيب في مختصر الكفاية وغيره من الائمة وما
 عقد على مدة لا يجوز فيه شرط الخيار لانه عقد
 لازم على منفعة فاشبه النكاح وفي خيار المجلس
 وجهان والاصح المنع كما في المنهاج تبعاً للمحرر
 ونقله في اصل الروضة عن الاكثرين، وعلا بانه
 يكون عوض المدة فاشبه خيار الشرط ولا الاجارة
 عقد عسر لكونه على معدوم فلا يضم اليه العارضة
 الخيار ووجه الثبوت وصحة النواوي في تصحيح

التبعية قياساً على البيع، وخالف في خيار الشرط فإن
المجلس لا يطول عالياً فالغاية من المنفعة يسيرة
وبعضهم طرد الخلاف في خيار الشرط أيضاً وهو
بعيد والله أعلم **فصل** وأما الاحتكار فالحكم
فيه مغنيان معنى في اللغة ومعنى في الشرع **فإنما** لغة الحبس
والمنع ومن هنا دخل احتكار الأرض فإنه حبس
ومنع للغير لأن مالك ما في الأرض من نبات وشجر
ممنوع عليه أن يتصرف فيه، تصرف الملاك **وأما**
مضاه شرعاً فهو عيان عن شراء طعام في وقت
الغلاء وحسنه لينتظر به زيادة السعر،
قال **الاردبيلي في الانوار** ومعنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار وهو ان يشتري
القوت وقت الغلاء ويتربص به للبيع بأكثر
عند شدة الحاجة إليه، ولا يأس بالشرار في
وقت الخصر ولا يشتري غير القوت ولا يأسا

فلله

عند البيع في الغلاء **قال النووي في الروضة**
القسم الثاني من المناهي ما لا يقتضي المساءة
فيه الاحتكار وهو حرام على الصحيح، وقيل
مكروه وهو ان يشتري الطعام في وقت الغلاء
ولا يبدع على الصغار ويحبسه لبيعته بأكثر عند
اشتداد الحاجة ولا يأس بالشرار في وقت الخصر
ليبيع في وقت الغلاء ولا يأس بامساك غلته
ليبيع في وقت الغلاء **ولكن** الأولى ان يبيع
ما فضل عن كفايته، وفي كراهة امساكه وجهاً،
ثم تحريم الاحتكار كتحريم الاقوات ومنها
التمر والذبيب ولا يعم جميع الاطعمة ومنها
التسعين وهو حرام في كل وقت على الصحيح،
والثاني يجوز في وقت الغلاء دون الخصر
وقيل ان كان الطعام مجلوباً حرم التسعير
وان كان يزرع في البلد ويكون عند الشحاز

وحيث جوزنا السعي فذلك في الاطعمه وبلحن
بها علف الدواب على الاصح **واذا** اسعد الامام
عليه في الفاستحق القدير **وفي** حجة البيع وجمان
مذكوران في الثمة **قلت** الاصح حجة البيع والله
اعلم **هذا** آخر كلام النووي جرد فيه **ورأيت**
في بعض كتب الفقه الضعيف يد الضعيفان
وهم اجمع ضعيف لكن ضعفي بفتح الصاد واسكا
العين مقصور علي وزن حيلي فوسكري **قال**
في الحكم وهو اخر جموع ضعيف اي انه جمع
تضعفا فهو جمع الجمع **وقد** استعمل ابن
الوردي في منظومه الحاوي **فقال** **حكمه**
وحكمه قوت اشتراه في الفلاء
ليبعه الضعفي اذا السعي علي **قلت**
وفي هذا الجواب عن السؤال التقديم الكفاية
لن تأمل وهذا ايد لمن دأغ عن الباطل وتحول

وانت

وانت اذا تأملت كل مسئلة من المسائل الفقهية
ونظرت في اصولها وفروعها واشباهها ونظيراتها
لوجدت ذلك يصلح للتصنيف وقصبت عليه
لكثرته بالتأليف **ولمّا** **قال** **بعضهم**
الفقه معرفة الاشياء والنظائر ولو لم يكن الجواب
عن هذا السؤال الا كلام ابن الصلاح المتقدم
فانه اتي في هذه الواقعة بعينها بقلم التحقيق وكيف
لا وهو الامام الجليل الذي انتهت اليه الامامة
في زمانه وجمع بين رياستي المذهب والحديث
في عصره واوايه فلوم يكن من ترجمته الا ان شيخ
الاسلام محي الدين النواوي تلميذه **ولهذا**
اعتني بتصنيفه فتجملها وهدبها واحتملها
ولقد كان في زمن سلطان العلماء
عز الدين ابن عبد السلام ووقع بينهما الخلاف
كثير في بعض الفتاوي في مسئلة صلاة الرغائب

وعنيهما ورد كل منهما على الاخر في تصنيف مستقل
 بحسب ما ادي اليه اجتهاده ووقفت عليها ولقد
 ذكرها صل كلاميها الحافظ الاستاذ ابو شامة
 المقدسي في كتابه الحوادث والبدع لما اكثر فوايد
 في فرضي الله تعالى عنهما وتعلي على لوميهما **واما**
 الحوادث والبدع للطوطوشي فلم اقف عليه الى الان
 والله تعالى اعلم **الباب الثاني**
في الرد على هذا الرجل المستنق
 عليه في مسله من علم الكلام **وهو انه** ذكر في معاده
 ان العاصي بالنار واكل المكوس كما في مجلد في النار
 وان مرتكب الغيبة والتميمة كما في **ما قول**
 الكلام على ذلك يحتاج الى تحرير مقدمة اصولية
وهو ان الايمان هل يزيد وينقص **لافتل**
 عن الاستاذ ابي الحسن الاشعري حجة الله تعالى
 عليه انه لا يقبل الزيادة والنقصان **ومن نقله**

لهم معاملة
 في الرد على
 هذا الرجل
 المستنق

هذا الرجل المستنق
 في الرد على هذا الرجل المستنق

ابن السكيت في منع اللوانع الكبير **فما**
 في قوله من زيادته على اخيه **فصاه** انشراح الصدر بصفا
 اليقين ووضوح البراهين وكثرة الوردات من الانوار
 وسبقه الامام ابو حنيفة رحمه تعالى وطائفة **وهذه** كثرة السلف
 الى ان الايمان يزيد وينقص وعليه الامام احمد بن حنبل والامام
 البخاري وهو معدود في كثرة مناقب امامنا الشافعي اليه
قال بعض العلماء والذي يظهر لي ان الامامين مالك والشافعي
 لم يحكما في المسئلة بنص ثبت وان نقل عنهما كل من القولين ونقل
 عن مالك الزيادة دون النقصان وهو غريب **ومذهب** المعتزلة
 انه يزيد وينقص فقد وافقوا السلف لفظا غير انهم عند التحقيق اشد مخالفة
 لهم من الاشعري واي حنيفة لان السلف يقولون يزيد بكثرة الطاعة وينقص
 بالعصية **ثم** العصية لا تزيله بل العاصي ما لم تكن معصيته
 ككفر او **المعتزلة** يقولون ان العصية اذا كانت كبيرة تنزل
 الايمان وتوجب الجلود في النار **فما** انما باب مغفرة الله تعالى التي معها
 كل شيء وخالفوا اصراح القرآن والسنة **ثم** لما قيل لهم هذا الحق للتحجيد
 مصدق بالنبوة **فالله** هو غير كافر لما ذكرتم وغير مومن لما ارتكب من
 العاصي **ومن** هنا قالوا بالمنزلة بين المنزلتين **وهو** في هذا

هذا الرجل المستنق
 في الرد على هذا الرجل المستنق

في الرد على هذا الرجل المستنق
 في الرد على هذا الرجل المستنق

كله مخالفون للسلف والملف فاذا تقدم ذلك علمت ان هذا الرجل
متبع ومما نذهب اهل الحق الذي عليه اهل السنة والمجاعة معتقد
لما عليه المعتزلة والخوارج فتجسس ما استوا اعتقاده **والدليل**
على اعتقاده لهذا المذهب الباطل تصريحه بذلك في ملأ من الناس
غير مرة فان اللسان مترجم عن القلوب ولان ما في القلب من
الاعتقادات ليس لنا اطلاع عليه الا بواسطة اللسان **قال**
الشاعر قال ان الكلام لبي الفواد اما جعل اللسان
على الفواد دليلا **واما قوله** ان مرئى الغيبة والتميمة كاف
فهذا قول باطل مخالف لمجمع اهل الملك الملوك **فان** المعتزلة
لم يكفروا احدا بارتكاب معصية اذا كانت كبيرة **وقد**
صح العلم بان الغيبة من الصغائر على الاصح **ومقابلته** قول
ضعيف شاذ مخالف للاجماع انما من الكبار وحجته في ذلك
قوله تعالى ايجب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا الآية ولا
شك ان تناول لحوم الميتة من الكبار **فكذلك** الغيبة التي
نزلها الله تعالى من رتبها واختار لهذا القول من اصحابنا
ابن العواد احد من اخذ عن شيخ الاسلام البلقيني وبالميل
فهذا قول لم يقل به احد من السلف ولا من الخلف ولا
ناله به احد من المعتزلة ولا من الخوارج وانما اخذه وبلغاه

من

من خزانة كذبه وافتراه على الشريعة الفارحين قام
الناس عليه في سلة العرف وصاروا يتناجون ما اخترع
لم هذه الكذبة وغيرها مما يطول الكلام في رد وليجوعوا عنه
بالسنة **والبس** شعري من هو الكافر اهو من كذب على
الله وعلى رسوله ودرس في شرعها ما ليس منه اهو من تعد الغيبة
التي ناهى العقدة **وقد** صرح الجويني والدام الحزمين بتكذيب
كذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم **ولكن** امر هذا الرجل كما
قال القائل في حيلة فيمن ينسره وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقول فيخلف فيه قليلا اذا علمت ذلك **فارتكاب**
الكبيرة لا يخرج العبد المؤمن عن الايمان لبقا التصديق القلبي
الذي هو حقيقة الايمان ولا يدخله في الكفر لاسيما مجرد الاقدام على
الكبيرة لعلة شتى او حمية او كل خصوصا اذا اقترن به خوف
العقاب ورجاء عفو الله سبحانه وتعالى بل اعتقده انا من فضل الله تعالى
ورحمته ان عفو الله سبحانه وتعالى وحطه الواسع من نصيب علي
جميع العصاة الموحدين في الدنيا والاخرة وما كان برزخا بينهما
وكيف يعذب قلبا علموا بالايمان مشحونا بحب وحب رسول الله
المصطفى وحببيه المحبني صلى الله عليه وسلم فليس من مقتضيات

ذلك الله والعفو علي من عصاة كما هو الظن به سبحانه وتعالى
 ومنها يظهر بظهور جود كرمه علي عصاة خلقه وتنتشر رحمته
 التي وسعت كل شيء **حكى** ان ملاس الزاهدين
 السيد ابراهيم ابن ادهم كتب قدس الله روحه ونفعناه
 لما في البيت وهو يقول اللهم اعصمني فجميع فابله
 يقول يا ابراهيم انت تطلب العصمة وغيرك يطلبها
 فليمن انك لم تنبذ **اعلم** ان المختار عند جمهور
 الاشاعرة ان الايمان هو التصديق بالقلب فقط **واما**
 الاقرار باللسان فليس جزءا من مفهومه وانما هو
 شرط لاجزاء الاحكام في الدنيا وانما جعل شرط الان
 التصديق امرا باطنا لا بد له من علامة فمن صدق
 بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مومن عند الله وان لم يكن
 مومنا في احكام الدنيا **ومن** اقر بلسانه ولم يصدق
 بقلبه كالمناقض فبالعكس **قال التفارازي** في
شرح العقائد وهذا هو اختيار الشيخ ابي منصور رحمه
 الله تعالى واليه ذهب جمهور المحققين والنصوص
 معاضدة لذلك والله تعالى اعلم **المذهب**

الثاني وهو ان الاقرار باللسان ركن
 ايضا كالتصديق القلبي وعليه جري في العقائد
 حيث قالوا والايمان هو التصديق بما جاء من عند
 الله تعالى والاقرار به **قال التفارازي** باللسان الا ان
 التصديق ركن لا يخلو السقوط اصلا والاقرار قد
 يتخلله كما في حالة الاكراه **قال** شيخ شيوخنا
 العلامة كمال الدين ابن الهمام سقى الله تراه في المسألة
 في هذا المذهب وهو منقول عن الامام ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى ومثله هو عن اصحابه وبعض المحققين
 من الاشاعرة **قالوا** لما كان الايمان هو التصديق والتصدق
 كما يكون بالقلب يكون باللسان فيكون كل منهما ركنا
 في الباب فلا يثبت ايمان الا بهما الا عند العجز
وقال صاحب العدة ه الايمان هو
 التصديق فمن صدق الرسول فيما جاءه فهو مومن
 بما بينه وبين الله تعالى **والاقرار** شرط اجزاء
 الاحكام **قال ابن الهمام** هذا بعينه هو القول
 المختار للاشاعرة **قال** واتفق القائلون بعدم

اعتبار الاقرار علي ان يعتقد انه متى طولب به
اي به فان طولب به فلم يقدر فهو كفر عناد
وهذا ما قالوا ان ترك العناد شرط وفسروا
به **ونقل العراقي** في شرح جمع الجوامع عن
الشعري واكثر المتكلمين كالفاضي ابي بكر **ولا**
والاستاذ ابي اسحق انه لا يكفي مجرد التصديق
بالقلب مع القدرة على الاقرار باللسان ولا يحصل
الايمان الا بمجموعهما فان القول بما موز به
كالاعتقاد **قال الله عز وجل** قولوا امنا بها
وقال عليه افضل الصلوة والسلام مرت ان افاكل
انما سحقي يشهدوا ان لا اله الا الله فان عجز
عن التلفظ لحرس او احترام منية قبل التمكن
منه صح ايمانه وان عوض عليه التلفظ فاي كاي طالب
لم يكن مومنا بالاتفاق وكذا ان لم يعرض عليه الجهور
وما حجة الاسلام الغزالي رحمه الله تعالى انه

يلغيه

يلغيه **قال** وكيفية يغذب من قلبه مسلوا بالايمان
وهو المقصود الاصل غير انه لحظا به نيط الحكم بالاقرار
الظاهر وعليه هذا فهو مومن عند الله تعالى غير مومن
في احكام الدنيا عكس المناق **وهو** ظاهر كلام شيخه
امام الحرمين في الارشاد ايقا وعلى المشهور والتلفظ
مع القدر **وهو** شرط الايمان او شرط له يعني انه لا
ركن فيكون الايمان هو المجموع وبالاول **قال**
المتكلمون المتكلمون وحكي الثاني عن اكثر السلف
ومنهم الامام ابو حنيفة وامامنا الشافعي
رضي الله عنهما وكلام حجة الاسلام الغزالي يقتضي انه
ليس بشرط ولا شرط ولا هو واجب من واجباته
انتهى **المذهب الثالث في المسئلة** وهو
مذهب الكرامية ان الايمان هو مجرد كلتي الشهادة
كذاتي شرح العقائد لكن عندهم ان طابق القول
الذي يكتفون به في حصول الايمان تصديق القلب
فهو مومن ناج والافهم مومن مخد في النار **قال** النزاع
في تسمية هذا مومنا شرعا لا لغة بعد الاتفاق علي

بيان
طفايه

٢

قال النزاع

ان الملتجى هو التصديق القلبي **المذهب الرابع**
وهو مذهب الخوارج ان الايمان هو التصديق **هذه**
مع الطاعة ولهذا كفروا بالذنب لانتفاء جذوة المأ
وكذلك المعتزلة جعلوا الطاعات ركناً من حقيقة
الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمناً **وحيثما**
انه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الاعمال على
الايمان **كقوله تعالى** ان الذين آمنوا وعملوا الصا
لحات مع القطع بان العطف يقتضي المغايرة وعدم
دخول المعطوف في المعطوف عليه **وورد ايضا**
هـ جعل الايمان شرط صحة الاعمال **في قوله**
تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع
بان المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط
الشيء بنفسه **وورد ايضا** اثبات الايمان
لمن ترك الاعمال **كما في قوله تعالى** وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا مع القطع بانه لا تحقق للشيء بدون
ركنه والله اعلم **المذهب الخامس** وهو مذهب جمهور
المحدثين والمتكلمين والفقهاء ان الايمان تصديق

بالجنان

٢٩
بالجنان واقرار باللسان وعمل بالاركان وليس هذا
مساوياً لمذهب المعتزلة في جعل الايمان ركناً من
حقيقة الايمان بل هي عندهم ركن من الايمان الكامل
بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان ونسب
ذلك الى الامام الشافعي رحمه الله تعالى **فصل قال**
الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد **المقام**
الثاني ان حقيقة الايمان لا تزيد ولا تنقص لانه
التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجزم والادعان وهذا لا
يتصور فيه زيادة ولا نقصان حتي ان من حصل حقيقة
التصديق فسواء أتى بالطاعات او ارتكب المعاصي
فتصدقه باق على حاله لا تغير فيه احد ضلوا ولا ايات
الدالة على زيادة الايمان محمولة على ما ذكره الامام
ابو حنيفة رحمه الله تعالى لانهم كانوا امنوا في الجملة ثم
يأتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص
وحاصله انه كان يزيد بزيادة ما يجب الايمان به
وهذا لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم
والايمان واجب اجمالاً فيما علم اجمالاً وتفصيلاً

فما علم انه بتفصيله ولا خفا في ان التفصيل اريد
والكل وما ذكر من ان الاجالي لا يخط عن درجته
فانما هو في الانصاف باصل الايمان **وقيل** ان الثبات
والدوام على الايمان زيادة عليه في كل ساعة وحاصله
انه يزيد بزيادة الارمان كما انه عرض لا يبي الا
بتجدد الامثال وفيه نظران حصول المثل بعد
انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء كما في سواد الجسم
مثلا **وقيل** المراد بزيادة شدة واشراق نوره
وضياؤه في القلب فانه يزيد بالاعمال وينقص بالمعاصي
قال الشيخ العلامة كالدين بن الهمام
في المسايير والحنفية ومعهم امام الحرمين وغيره لا ينعون
الزيادة والنقصان باعتبار جماعات هي نفس غير الذات
بل بتفاوته بتفاوت المومنون **وروي** عن الامام
ابي حنيفة **انه قال** اقول ايماني كما يمان جبريل
ولا اقول مثل ايمان جبريل لان التثنية تقتضي المساواة
في كل الصفات والتثنية تقتضي فلا احد يساوي
بين ايمان احاد الناس وايمان الملائكة والانبياء

ل

بل بتفاوت غير ان ذلك التفاوت بزيادة ونقص في نفس
الذات او بامور زائدة عليها **ثميبه** قال بن السبكي
في منع الموانع الكبير بعد ذكر الخلاف في زيادة الايمان
ونقصانه ما قد مناه من الخلاف في الايمان هل يزيد وينقص
هل يجري في الكفر او يقال لا انه يزيد وينقص جزيا
او عكسه هذه مسئلة غريبة وهي من غرائبها منصوبة
لالامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لم تؤخذ من غير
كلامه **قال رحمه الله تعالى** الايمان لا يشركه
الشرك والشرك لا يشركه الشرك هذا نصه
قدس الله تعالى روحه **وقد** تكلم عليه الاستاذ
ابو اسحاق رحمه الله بما حاصله ان الايمان لو تارة
اعتقاد قدم العالم او نحوه من المكفرات ارتفع بحملته
والكفر كالثلثين مثلا لو تارة اعتقاد خروج
الشیطان على الرحمن ومغالته له كما يقول المجوس
لم يرتفع شركه بالضرائية بل ازداد شركا بالمجوسية
وطال الاستناد في ذلك فيوجد منه ان الايمان عند
الامام الشافعي رحمه الله تعالى لا يزيد ولا ينقص وان

الكفر يزيد وينقص **وقد** يشهد له
ما ورد من قول السلف كفردون كفرد **فضلها**
واما الاستئناس في الايمان فغير مذاهب **الاحاديث**
عدم الجواز وهو رأي ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ومجماعة وعزاه الشيخ كمال الدين ابن
الحمام في المسابرة الى الاكثرين ولفظه اختلف
في جواز ادخال الاستئناس على الايمان بان يقال
انا مومن ان شاء الله فمنعه الاكثر من **منهم**
ابو حنيفة واصحابه **واما يقال** انا مومن حقا
واجازته كثير **منهم** الشافعي واصحابه ولا خلاف
بينهم في انه لا يقال للشك في ثبوته للحال والا كان
الايمان متغيرا بل ثبوته في الحال محذور مريب غير ان
تقاء الى الوفاة وهو المسمى بايمان الموافاة غير معلوم
ولما كان ذلك هو المعبر في النجاة كان هو الملاحظ
عند المتكلم في ربطه بالمشيئة وهو مستقبل
فالاستئناس فيه اتباع **لقوله تعالى**
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان ينشأ

الله الا انه لما كان ظاهرا لمتركيب الاخبار بقيام الايمان
في الحال وقران الاستئناس به كان تركه بعد عن
التلهم فكان واجبا **واما** من علم فصدقه
فربما اعتاد النفس التردد لكثرة استعمارها بالتردد
في ثبوت الايمان واستمراره وظهره مفسدة
ادور بخبر الي وجوده اخيرا الحياة لا اعتياد به خصوصا
والشيطان متبيل بل لا شغاله سواك فيجب
تركه انتهى **قال المشي في العقائد**
واذا وجد من العبد التصديق والافرام صح ان يقول
انا مومن حقا ولا ينبغي ان يقول انا مومن ان شاء
الله **قال الثقفاني** لانه ان كان للشك
فصوفا في الاحالة وان كان للتأديب واحالة الامور
الي مشيئة الله تعالى وللشك في العاقبة والمآل لا في
الان والحال وللتبرك بذكر الله تعالى والتبري عن
تركه النفس والاعجاب بحاله فلا ولي تركه لما انه
يؤهم بالشك **ولهذا قال** ولا ينبغي دون ان

يقول ولا يجوز لانه اذا لم يكن معنى للشك فلا
معنى لنفي الجوار كيف وقد ذهب اليه كثير
من السلف حتى الصحابة والتابعين وليس هذا
مشارك قولك ان شأ الله تعالى لان الشك
ليس من الافعال المتكسبة ولا يتصور التباين
عليه في العاقبة والمآل ولا مما يحصل به تركية
النفس والاعجاب بل مشارك قولك انا زاهد متيق
ان شأ الله تعالى **وذهب بعض الحنفية الى ان**
الحاصل للبعد هو حقيقة التصديق الذي يخرج عن
الكفر لكن التصديق في نفسه قابل للشك والضعف
وحصول التصديق الكامل المجلي المنشأ اليه
بقوله تعالى اولئك هم المؤمنون حقا
لهم درجات عند ربهم ومغفرة وزرني **كثير**
انما هو في مشيئة الله تعالى **المذهب الثاني الجوار**
قال ابن السكلي في منع الموانع وهو رأي الأكثر
وهذا مخالف لما تقدم نقله عن ابن القيم

لغة قائله

في المسابقة المذهب الثالث الجوار قال

ابن السكلي والكل مطبقون على ان ذلك ليس على
معنى الشك والتردد في المآل ولا في ما هو واقع
الآن ولا في المستقبل بالنسبة الى العقد والتصميم
والحنفية يشنعون على من يقول ذلك ويقولون
الاستثنا شك والاجماع منعقد على ان
ادنى تردد وشك قاذخ **والشافعية** يشنعون
على الحنفية ويقولون الاعمال بالخواتيم والمومن
اذ لم يشك صدقه الصادق بحسن الخاتمة غير عار
بما يؤول اليه حاله فكيف يقطع على الله
تعالى بالصواب الاستثنا باعتبار الخاتمة
ومن هنا يرتفع النزاع بين الفريقين **فتقول**
الناس فرقان قابل بالاعمال داخل في مسمى الايمان
وهذا يدعي ان الشك في حصول الاعمال يقتضي
الشك في اخذ اجزاء ماهية الايمان لانها مركبة
عنده من اعتقاد وقول وفعل **لما** الايمان من هذا القبيل
لا من قبيل الاعتقاد **وقيل** يقول الايمان التصديق

وهذا يسلم انه يضرا دني ترددي في الحال ولكن يقول
ليس معني قولي ان شاء الله تعالى اني الان على شك فيما
هو واقع الان ولكن على شك في ان الخاتمة لا ادري
هل يتم هذا حتى ينقضي اليها فيكون
هو الايمان النافع بل هو نفس الايمان اذا عمل بالحواس
ولا عمل صالح الامارات المرد عليه اما ما لم يت عليه
فانما هو عمل صالح فيما يريد والناس في الاحكام
الظاهرة لا في نفس الامر وبهذا التقدير يتبين
ارتفاع النزاع بين الفريقين لاننا فهم على ان امر
الخاتمة مجهول والا اعتقاد الحاضر بضمير ادبي
تردد وان الانتفاع به مشروط بالموافاة
عليه فلم يبق الا انه هل يسمى ايمانا وذلك امر لفظي
وذهب قوم الى ان السك انما قالوا ان شاء الله
تبركا قال ابن السك في هذا الاعتذار بما راد
تحيل لصورة المسئلة فليس صورته الا في الشك
وكيف يجمع مع الاتفاق على انه كان حاضرا كان
مضرا فان قيل اذا قلت بجواز الاستثناء

صالح الاما

بيان
محمدا

اذا

فقد

فقد هو افضل اما اخذ افضل قلنا
بعد الجواب بتحقيق ما يعنيه القوم بالاستثناء
قال ابن السك ولهم خمسنا ويلات
احدها رعاية الادب وحق القول بان التبرك
به كذا استمر الله تعالى في جميع الامور قالوا في قوله
تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شئ الله
اشعار بتاديبنا بهذا الادب وان كان الحكم
مقطوعا به وعن علقه علقه في الستة
لا ياتيها روجها ولا تصوم ان شاء الله ولقد
كان ابن عرون قل ما يتكلم الا استثنى في كلامه
فقيل استثنى فيما استثنى فقال
ما استثنى فيه فهو اليقين وما شككت فيه
لا انكم به وثانيهم ان المصود هضم النفس
بترك التريكة فان من قال انا مؤمن وقدر في نفسه
وثالثهم ان المشية راجعة الى ما يقع من
الاعمال ورابعها ان المشية معلقة في علم الله

خمس

تعالى من جهة الحاشية فان العبد لا يدري ما اراد الله تعالى
به فالمعنى ان شاء الله الموافقة ولا يخفى عليك ان التاويلين
الاولين فيهما يجوز في لفظ للمؤمن من دون
الاستثناء لان كمال الايمان عندنا التصديق
واما الخامس فنقول ان قلنا الشكافة والشكافة
لا يتبها كان فلا يجوز فيه لانه لا يدري اسعير لو
هو الشكافي ام لا لان ذلك انما يتحقق في الحاشية
وان قلنا لا يتبها كان ففي كونه مجازا نظر
واحتما **قال ابن السبكي** اذا عرفت هذا
فنقول يظهر ان يقال ان الاستثناء علي
التاويل الاول والثاني مستحب وعلي الثلاثة واجب
ولا اعني بالوجوب وجوب النطق به بل وجوب
اعتقاده ان الامر كذلك لانه مشكوك في كمال
احمال الايمان وفي الاعمال وفي الحاشية واما التلغظ
به فلا يجب وانه تعالى اعلم بالصواب
تنبيه اعلم ان الكفر اعادنا الله تعالى اليك
منه بخوده وكرمه نارة يحصل بالفعل ونارة

فانما لا بد من الاعمال لان الايمان لا بد من الاعمال

بالفعل

بالقول فكل فعل يصدر عن تعد واستهزاء بالدين
صرح كالسجود للصنم او الشمس او الفاء الصحف في
القاذورات وخوها فهو موجب للكفر **قال**
امام الحرمين وفي بعض التعليقات عن شيخ
ان الفعل بمجده لا يكون كفرا **قال** وهذا
قول عظيم من التعليق ذكرته للتنبه عليه
وكل قول دل على كفر سواء صدر عن اعتقاد
او عناد او استهزاء فهو موجب للكفر ومن
نفي وصفا شئنا لله تعالى اجماعا كونه عالما
قادرا **وقال** بقدر العالم او اثبت لله تعالى ما هو
منفي عنه اجماعا كالآكوان والسمية والاتصال
والخيز والاتصال او مجداية من القدران مجعاعليها
او ساد في القدران كلمة او اعتقادها منه او استخف
بنيي اوسنة او استحل محرما بالامر جماع كالخمر والزنا
واللواط او حرم حلالا بالاجماع حكم بكفرة ومن نفي
وجوب مجمع علي وجوبه كركعة من الصلوات

المفسر فقد اطلق الامام الدافعي تكفيره وقيد
النووي بانه ان محمد مجمعا عليه يعلم من دين الاسلام
ضرورة كفر ان كان فيه نصر وكذا ان لم يكن
فيه نصر وان لم يعلم من دين الاسلام ضرورة
بحيث لا يعرفه كل المسلمين لم يكفروا الله اعلم
فصل لا بأس ان يختم هذا المصنف المبارك
بذكر ثلاث مسائل يجب على كل مكلف اعتقادها
والايمان بها **المسئلة الاولى** ارسل الله تعالى
للسل واقامته الادلة ضد قومه بما اجراءه علي
ايديهم من المعجزات الباهرات ابي الظاهرات
وخالف في ذلك من لا عبرة في خلافه وهم
طوائف من الفلاسفة وغيرهم فانكروه وانكروا
بتمرت عليه من النشرة والحشر والجنة والنار
وهذا كفر محض فاليه مخلد في النار اعادنا
الله تعالى من ذلك من فضله وكرمه **ولقد**
صوح حجة الاسلام الغزالي رضي الله عنه وعنايه
بتكفير الفلاسفة في ثلاث مسائل **الاولى** القول

بعدم مقابله

القول بقدم العالم **الثانية** القول بان الله تعالى يعلم
الكليات ولا يعلم الخبيثات **الثالثة** انكارهم للبعث
والحشر قال ذلك في كتابه المتقدم الضلال
وصرح فيه ايضا بتكفير الفارابي وابن سينا من
فلاسفة الاسلام **ولقد رايت** شيخ الاسلام تاج
الدين بن السبكي صرح في كتابه معيد النعم
وميد النقم بتكفير هذا ابن سينا لكونه يعتقد
ما يقوله الفلاسفة وقد بسطت الكلام على ذلك
في كتاب الكواكب الزاهرة **المسئلة الثانية** مما يجب
اعتقاده ايضا كون نبينا محمدا صلي الله عليه وسلم
خاتم النبيين لقوله تعالى في كتابه المبين ولكن رسول
الله وخاتم النبيين **وقد رايت** رضي الله عنه وعنايه
رواه الشيخان وفي تهذيب الاثار لمحمد بن حنبل الطبري

لا نبي بعدي ان شاء الله وهذه الزيادة موضوعة وضعها
محدث سعيد المصلوب كما قاله الحاكم في الاكلیل واولها
ابن عبد البر في التمهيد لو صحت علي الرواية لانه لم يبق
بعده من اجزاء النبوة غيرها **قال الشيخ اكر الدين**
في شرح المشرق اتفق في سنة

سبع واربعين وسبع مائة اجتماع حكيم مسيحي
فالسلي عن الدليل علي كون نبينا محمد خاتم الانبياء
قد اكرت له من النقل ما يدل على ذلك فطلب مني
دليلا عقليا فلم يحصرني في الوقت شئ
فقال النبوة حكمة والحكمة اما علمية واما
علمية او جامعة بينهما وحكمة موسي كانت
عملية لا شتمالها علي تكاليف شاقة واعمال متعبة
وحكمة عيسى كانت علمية لا شتمالها علي التجرد

وال

والروحانيات والتصوف المحض وحكمته عليه
افضل الصلاة والسلام جامعة بينهما **قال في بعده** ان
كانت حكمته علمية فهو موسوي وان كانت حكمته
علمية فهو عيسى وان كانت جامعة بينهما فهو
محمدي فقد اتممت النبوة بالضرورة وانتهى **وما ورد**

ورد في الحديث من نزول عيسى عليه الصلاة والسلام بعده
فصحيح لكنه تابع محمد صلى الله عليه وسلم لان شريعته
قد نضجت فلا يكون اليه وحفي ونصب احكام **وما ورد**
من انه يضع الحزبية ولا يقبل الا التوحيد فذلك ليس لئلا
حكما متجدا بل ذكره عليه الصلاة والسلام ذلك دليل علي
ان شرعه في احد الزمان عند نزول عيسى عدم قبول
الحزبية **والا** ضحانه يصلي بالناس ويومئهم ويقتدي
به المهدي لانه افضل فامامته اولى **السئلة الثالثة**
ما يجب اعتقاده ايضا عموم بعثة نبينا محمد صلى الله

عليه وسلم لا تسر والجبر لقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
 للناس وفي الصحيحين بعثت الي الاحمير والاسودين
 فقبلهما القرب والعجم وقيل الانس والجبن وقد فسره
 مسلم وادسكت الى الخلق كافة بالانس والجبن كما فسروها
 من بلغ وفي قوله تعالى واوحى الي هذه القران لا تدرهم
 به ومن بلغ اي بلغه القران والعالمين في قوله تعالى
 تبارك الذي نزل الفرقان علي عبده ليكون للعالمين
 نذيرا وقد انعقد الاجماع علي بعثه للانسر والجبن
 واما بعثه للملائكة وفي تفسير الامام محمد بن
 التازي في سورة الفرقان دخلوا خولم في المعالمين
 من قوله ليكون للعالمين نذيرا لكن صرح الحلبي
 كما نقله عنه البيهقي في الباب الرابع من شعب الايمان
 بانه عليه الصلاة والسلام لم يرسل الي الملائكة
 الباب وفي الخامس عشر بانفكاكم من شرعه لكن الحلبي

قد

قد وافق المعتزلة في تفضيل الملائكة علي الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام وما نقل عنه هنا موافق لقوله بافضلية
 الملائكة فقلعه بناء عليه وفي تفسير الامام محمد
 بن القاسم الرازي والبرهان السفي حكاية الاجماع في تفسير
 آية القبر فان علي لم يكن رسول اليهم كما قاله علامته
 المتأخرين للجلال المحلي نبيه علي انه هو المعتدس كلام
 الامام محمد بن الرازي لا ما نقله الزركشي عنه وهو ما قد منه
 عنه من دفع لهم في العالمين وعبارة الامام ليست صريحة في اجماع
 الامة فان عبارة لكانا اجعنا علي انه عليه الصلاة والسلام لم
 يكن رسولا الي الملائكة ومثل هذه العبارة تستعمل لاجماع
 الخصمين المتناظرين بل لصرح بذلك لمنع
 فقد قال شيخ الاسلام تقي الدين السبكي
 في جواب الشوال عن رسالته صلى الله عليه وسلم الي الجبن في
 تعداد الايات الدالة عليه الآية العاشرة ليكون للعالمين نذيرا
 قال المفسرون كلهم للجبن والانس وقال بعضهم
 والملائكة انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

وكان ختم هذا المصنف المبارك بمجلس

العدو وسفل قناطر السباع يوم الاربعاء

العشرين من المحرم الحرام افتتاح سنة اثنين

ولسنع مائة فلبنا له نعيم ونعم الوكيل
وصلى الله على محمد وآله

و صلی علی سیدنا محمد و آلہ و اصحابہ و سلم کثیراً

بلغ مقابلة كتابي
في نفسي فقلت
من خط المؤلف
وقولت عليه
حب الطافه

تم الكتاب بحمد الله باديها

ومن لا شك بعد الموت بحبنا

وقد علمت بان المد باله

حَتَّى التَّوْبَةِ وَيَبْقَى خَطْمُهَا حَيًّا

ارب اعظم بدكان كاتبه
قاري الخط

یا قل یا امی

امین امین لا ارمی بواحد

حَتَّى تَرْبِىَ عَلَيْهِ الْفَارَاسِيَّةَ

يا من حله في خلقه جاري اغفر للكتاب

واللفاف